واقع الاتحاد المغاربي وتحديات الممارسة الديمقراطية

أد. إدريس لكريني

مدير مختبر الدراسات الدستورية وتحليل الأزمات والسياسات ورئيس منظمة العمل المغاربي، المغرب

البريد الالكتروني:drisslagrini@yahoo.fr

تاريخ تقديم للنشر: ٢٣/ ٢٠٢٢/٣ الموافقة على النشر: ١٥/٦/ ٢٠٢٢

ملخص.

على عكس عدد من التجمعات الإقليمية التي استثمرت التحولات الدولية التي أعقبت فترة نهاية الحرب الباردة لصالحها، وحوّلت الأزمات والنزاعات إلى فرص حقيقية، دعمت معها الممارسة الديمقراطية داخل فضاءاتها الإقليمية، ونجحت في جلب عدد من الرساميل الاستثمارية إلى منطقتها، فإن جمود الاتحاد المغاربي حرم الدول المغاربية وشعوبها من الاستفادة من مختلف الاستثمارات الدولية التي تعدّ مدخلا للقضاء على عدد من الإكراهات الاجتماعية، وجعلها على رأس الفضاءات الإقليمية الأقل ارتباطا من الناحية الاقتصادية والتجارية، ما يكلف شعوب المنطقة الكثير من الخسائر، ويعرض دولها لمزيد من الهدر الاقتصادي والاستراتيجي.

تشير مختلف التقارير والدراسات إلى أن العوامل التي تقف خلف هذا الجمود متعددة، وعلى رأسها غياب إطار قانوني ومؤسساتي منفتح وديمقراطي يؤطر عمل الاتحاد.. إلى جانب عدد من الأسباب الموضوعية الأخرى.

وفي مقابل ذلك، تبرز مسيرة الاتحاد الأوربي أنه استفاد بشكل كبير في تطوره من الأجواء الديمقراطية التي شهدتها مختلف الأقطار الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن يسهم من جانبه في تعزيز المسلسل الديمقراطي في مناطق عدة من أوربا الغربية والشرقية، وبخاصة وأن الانضمام إلى هذا التكتّل يظل مشروطا بإعمال مجموعة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والسياسية واحترام حقوق الإنسان.

فالممارسة الديمقراطية التي سادت في عدد من دول أوربا بعد ويلات الحرب العالمية الثانية، دفعت بمجمل بلدان القارة إلى نبذ خلافاتها التاريخية المتراكمة، واستحضار مصالح شعوبها الاستراتيجية، لتجعل من الاتحاد الأوربي نموذجا رائدا في الاندماج والوحدة.

La réalité de l'Union du Maghreb et les défis de la pratique démocratique

Dr Driss Lagrini – Directeur du Laboratoire d'études constitutionnelles et d'analyse des crises et des politiques, président de l'Organisation D'action Maghrébine, Maroc

Contrairement à un certain nombre de groupements régionaux qui ont investi dans les évolutions internationales après la fin de la guerre froide et qui ont transformé les crises et les conflits en véritables opportunités, en soutenant la pratique démocratique au sein de leurs espaces régionaux et en attirant un certain nombre des capitaux d'investissement vers leur région, la stagnation de l'Union maghrébine a privé les pays maghrébins et ses peuples de bénéficier des divers investissements internationaux permettant d'éliminer un certain nombre de contraintes sociales, ce qui la rend parmi les espaces régionaux les moins connectés en termes économiques et commerciaux, cette situation de statut quo coûte énormément de pertes aux peuples de la région, et expose leur pays à plus de dégâts économiques et stratégiques.

Maints rapports et études indiquent que les facteurs à l'origine de cette impasse sont multiples, au premier rang desquels figure l'absence d'un cadre juridique et institutionnel ouvert et démocratique qui encadre le travail de l'Union, ainsi qu'un certain nombre d'autres raisons objectives.

En revanche, l'expérience de l'Union européenne démontre jusqu'à quelle point l'atmosphère démocratique qui caractérise les différents pays européens après la seconde guerre mondiale a bien servi la réussite de ce projet communautaire, avant de contribuer, pour sa part, au renforcement du processus démocratique dans plusieurs régions d'Europe occidentale. et d'Europe de l'Est, résultat de la conditionnalité préalable à l'adhésion à ce bloc unifié qui prône la mise en œuvre d'un ensemble de réformes, de mesures économiques et politiques, et le respect intransigeant des droits de l'homme.

La pratique démocratique qui a prévalu dans nombre de pays européens après le drame de la Seconde Guerre mondiale a incité tous les pays du continent à se défaire de leurs divergences historiques accumulées, et à prioriser les intérêts stratégiques de

leurs peuples, pour faire de l'Union européenne un modèle pionnier de l'intégration et de l'unité.

Dans cette étude, nous essaierons de nous situer dans le contexte historique de l'Union du Maghreb et de ses composantes (premièrement), puis d'aborder les menaces et risques communs (deuxièmement), avant de conclure en mettant en lumière l'Union du Maghreb et les exigences d'une réforme démocratique.

مقدمة:

تزداد التّحدّيات التي تواجه المنطقة المغاربية في أبعادها الداخلية والخارجية يوما بعد يوم، ما يفرض استحضار مصالح الشعوب والالتفات إلى الأصوات البنّاءة، وبلورة مواقف جريئة تدعم طيّ الخلافات واستثمار المقومات المتوافرة خدمة للمستقبل، بدل هدر الزمن والإمكانات في صراعات ضيقة، ومفلسة لن تكون في صالح المنطقة برمتها حاضرا أو مستقبلا.

على عكس بعض التجمعات الإقليمية التي استثمرت التحولات الدولية لصالحها، وحولت الأزمات والنزاعات إلى فرص حقيقية، دعمت معها الممارسة الديمقراطية داخل فضاءاتها الإقليمية، ونجحت في جلب عدد من الرساميل الاستثمارية إلى منطقتها، فإن جمود الاتحاد حرم الدول المغاربية وشعوبها من الاستفادة من مختلف الاستثمارات الدولية التي تعدّ مدخلا للقضاء على عدد من الإكراهات الاجتماعية، وجعلها على رأس الفضاءات الإقليمية الأقل ارتباطا من الناحية الاقتصادية والتجارية، ما يكلف شعوب المنطقة الكثير من الخسائر، ويعرض دولها لمزيد من الهدر الاقتصادي والاستراتيجي.

وتشير مختلف التقارير والدراسات إلى أن العوامل التي تقف خلف جمود الاتحاد متعددة، وعلى رأسها غياب إطار قانوني ومؤسساتي منفتح وديمقراطي يؤطر عمل الاتحاد.. إلى جانب عدد من الأسباب الموضوعية الأخرى.

فمسيرة الاتحاد الأوربي، تؤكد أنه استفاد بشكل كبير في تطوره من الأجواء الديمقراطية التي شهدتها مختلف الأقطار الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن يسهم من جانبه في تعزيز المسلسل الديمقراطي في مناطق عدة من أوربا الغربية والشرقية، وبخاصة وأن الانضمام إلى هذا التكتّل يظل مشروطا بإعمال مجموعة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والسياسية[١] واحترام حقوق الإنسان.

ذلك أن الممارسة الديمقراطية التي سادت في عدد من دول أوربا بعد ويلات الحرب العالمية

[١] ـ لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، يراجع، حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤

الثانية، دفعت بمجمل بلدان القارة إلى نبذ خلافاتها التاريخية المتراكمة، واستحضار مصالح شعوبها الاستراتيجية، لتجعل من الاتحاد الأوربي نموذجا رائدا في الاندماج والوحدة.

إن حالة الاتحاد المغاربي هي نتاج طبيعي للأوضاع السياسية القائمة داخل الأقطار المشكلة له، ومن شأن إحداث إصلاحات سياسية في هذه الأقطار الدفع بعجلة الاتحاد في زمن التكتلات الكبرى.

أهمية البحث:

ينطوي البحث في هذا الموضوع على أهمية كبرى، بالنظر إلى أن خيار التكتل أضحى ضرورة لا ترفا، في عالم، وهو ما تنبهت له الكثير من الدول التي استطاعت أن تحول الكثير من الإكراهات والتحديات إلى فرص للتنمية وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

كما تتجلى أهمية الموضوع، في أن الدول المغاربية لم تستثمر المقومات المتوافرة في تجلياتها المختلفة، لإرساء تكتل واعد وقادر أن يوقف نزيف الهدر الذي يطال المنطقة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية..

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى رصد أهمية المدخل الديمقراطي في إرساء تكتلات إقليمية وازنة، مع استحضار تجربة الاتحاد الأوربي في هذا الخصوص، والدروس المستفادة مغاربيا.

مشكلة البحث:

يتمحور البحث حول مشكلة أساسية، تتعلق بمحاولة فهم أسباب الجمود الذي يعيشه الاتحاد المغاربي رغم المخاطر والتحديات المختلفة التي تواجه المنطقة، ورغم الإمكانيات المتوافرة والتي تقتضي طي الخلافات والتفاعل بشكل إيجابي مع تطورات المحيطين الإقليمي والدولي، حيث يتم التركيز في هذا الخصوص على المدخل الديمقراطي داخل هذه البلدان، كأساس لبناء اتحاد مغاربي في مستوى الانتظارات والتحديات المطروحة..

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية محورية تحيل إلى أن اعتماد إصلاحات سياسية تدعم تعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الدول المغاربية، من شأنه أن ينعكس إيجابا على "دمقرطة" الاتحاد المغاربي نفسه؛ وتفعيل آلياته، بما يخدم مصالح المنطقة على عدة مستويات.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهجين التاريخي والمقارن، كسبيل لرصد التطورات التي أنضجت فكرة الاتحاد المغاربي، وكذلك التطورات التي شهدها الاتحاد الأوربي في هذا الخصوص، مع رصد التطور التاريخي للاتحاد المغاربي.

سيتم تناول الموضوعات السابقة من خلال ثلاث محاور، الاول، السياق التاريخي للاتحاد المغاربي ومقوماته، والمحور الثاني، التهديدات والمخاطر المشتركة، المحور الثالث، الاتحاد المغاربي ومتطلبات الإصلاح الدّيمقراطي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الكتابات التي رصدت الموضوع من زوايا مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة للمؤلف الجماعي الذي أشرف عليه الدكتور عبد الجليل التميمي والموسوم: الديمقراطية والتنمية المستدامة بالمغرب العربي وأوربا، والصادر في عام ٢٠١٠، وكذلك هناك مؤلف آخر أشرف عليه الدكتور محمد السبيطلي حول المغرب العربي.. تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية، حصيلة ٢٠١٦ و٢٠١٧، صدر عام ٢٠١٧ عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالإضافة إلى دراسة تتناول موضوع التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، للدكتور امحمد الداسر، ومقالة أخرى للأستاذ مهدي تاج حول مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديمقراطي منشورة بمركز الجزيرة للدراسات، ثم هناك دراسة كتبها الأستاذ فؤاد أعلوان حول الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية: المغرب، الجزائر وتونس نموذجًا، نشرت في عام ٢٠٢١ بموقع رواق عربي.. وهذه الكتابات رصد في مجملها مسار التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية من حيث فرصه وإشكالاته، مع طرح مجموعة من الخلاصات والتوصيات في هذا الشأن.

غير أن دراستنا فهي تحاول أن ترصد أهمية تعزيز الديمقراطية في البلدان المغاربية، وانعكاساتها المحتملة على دعم الاتحاد المغاربي و"دمقرطة" آلياته، تبعا لتجارب دولية رائدة، كما هو الأمر بالنسبة للاتحاد الأوربي.

المحور الأول، السياق التاريخي للاتحاد المغاربي ومقوماته

ظلّ إحداث تكتل المغاربي، حلما يراود قادة الحركات الوطنية المغاربية التي نسقت جهودها لمواجهة الاحتلال الأجنبي، ورسمت معالم هذا الإطار وآفاقه عبر لقاءات تاريخية، قبل الإعلان الرسمي عن ميلاد الاتحاد في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

بدأت أولى الخطوات الساعية لبناء اتحاد مغاربي في عام ١٩٤٧، خلال اجتماع ضمّ عددا من قادة المقاومة المغاربيين في القاهرة، وتعززت هذه المحاولات باللقاء الهام الذي انعقد بمدينة طنجة (شمال المغرب) في عام ١٩٥٨ وضمّ عددا من الأحزاب الوطنية المغاربية (جبهة التحرير الوطني الجزائري، والحزب الحرّ الدستوري من تونس وحزب الاستقلال من المغرب) شكّل مناسبة لرسم الأسس والمبادئ الأولى لبناء الاتحاد، ما مهد الطريق لإحداث اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة ١٩٦٤، التي حرصت على إعداد الأجواء المناسبة لبحث سبل التنسيق والتعاون في مختلف المجالات.. وقد توجّت هذه الجهود بإبرام معاهدة الاتحاد المغاربي[١] عام ١٩٨٩، التي خلفت آمالا واسعة في أوساط شعوب المنطقة. ومنذ ذلك الحين شهد مسار الاتحاد مدّا وجزرا، فيما ظلت الحصيلة بشكل عام، دون التطلعات والانتظارات، ودون التحديات والمخاطر المحيطة بالمنطقة في أبعادها التنموية والأمنية والاجتماعية..

ويبدو أن رموز حركات التحرّر ومهندسي الاستقلال في المنطقة، كانوا على وعي بأهمية التعاون والتنسيق لمواجهة تحديات مشتركة، سواء تعلّق منها بمجابهة المستعمر ومخططاته الهدامة، أو ببناء دول قوية في منطقة حبلى بالإشكالات والمخاطر، أو توظيف الإمكانيات المتاحة للاستئثار بمكانة محترمة بين الأمم. كما أنهم استوعبوا مبكرا حجم القواسم المشتركة والمقوّمات الداعمة لبناء مغاربي قويّ، في أبعادها الثقافية واللغوية والحضارية والجغرافية والتاريخية..

تشير الممارسة إلى أن هناك هدرا ملحوظا للفرص ولمختلف المقومات والعناصر المشتركة الداعمة لبناء تكتل مغاربي وازن، بما يكلف المنطقة المزيد من الخسائر والانتظار.

لقد فتحت أجيال اليوم أعينها على واقع الخلافات المغاربية التي تذكيها بعض القنوات الإعلامية والمواقف السياسية غير المحسوبة، وهي خلافات كتب لها أن تشوّش بشكل حقيقي على مختلف المحطّات التاريخية المشرقة، والمقومات والمبادرات الداعمة لتواصل وتقارب شعوب المنطقة.

ثمّة مجموعة من العوامل المحفّزة على تفعيل الاتحاد المغاربي وتعزيز العلاقات بين أعضائه على كافة المستويات، تجسّدها المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية.. والموقع الاستراتيجي الذي يطل على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

وتبرز الكثير من التجارب الدولية الرائدة أن امتلاك عناصر القوّة لا يكفي لتحقيق المصالح، بل يقتضي الأمر حسن توظيف هذه الإمكانيات وتوجيهها على نحو سليم بما يسمح بتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية. وتشير الكثير من المؤشرات إلى أن عالم اليوم هو عالم التكتلات الكبرى بامتياز، في زمن

[١] ـ التسمية الرسمية للهيئة التي تمخضت عن المعاهدة هي "اتحاد المغرب العربي".

تنامت فيه التحديات والمخاطر في أبعادها الداخلية والخارجية، وفي عصر تشابكت فيه العلاقات بين الدول وتنامى البعد الاقتصادي فيها[١]..

شهد مسار الاتحاد مدّا وجزرا، تحكمت فيه طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف أعضائه التي تنوعت بين التناغم تارة والتوتر تارة أخرى إثر خلافات عابرة أو تاريخية، بالإضافة إلى الإكراهات والتحديات التي طالما فرضها الواقع الدولي المتحوّل، وبخاصة فيما يتعلق بعدد من الأزمات التي مست المنطقة[٢].

رافق هذا التأسيس آمال وانتظارات واسعة في أوساط الشعوب المغاربية، باتجاه تحقيق الوحدة والاندماج، وتجاوز مختلف الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية التي ترزح فيها أقطار المنطقة.

وبعد مرور زهاء ثلاث عقود على توقيع معاهدة مراكش، تبين أن الحصيلة كانت هزيلة بل وصادمة، بفعل الجمود المؤسساتي والسياسي للاتحاد وعدم تفعيل مختلف الاتفاقات المبرمة، أو اتخاذ مبادرات شجاعة على طريق تحقيق الوحدة والاندماج..

فعلاوة على عامل الإرث الاستعماري الذي تمخضت عنه مشاكل حدودية بين دول الاتحاد، وتداعيات قضية الصحراء، ثم غياب مشروع اقتصادي مغاربي واضح المعالم، دخلت بعض دول الاتحاد في أزمات سياسية داخلية أثرت في استقرارها..

ويوفّر توق الشعوب المغاربية إلى التواصل والوحدة، قاعدة أساسية تدعم قيام هذا التكتل، الذي سيسمح في كل الأحوال بإرساء دعائم تنمية إنسانية واعدة لأعضائه، تمكنها من ردم الهوية التي تفصلها عن دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، بالشكل الذي يمنحها وزنا وقوة تفاوضية أكبر بصدد عدد من الملفات الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية المشتركة..

حقيقة أن هناك مشاكل مختلفة تعوق هذا البناء، غير أن هذا الرهان يظلّ في حقيقة الأمر قدرا جماعيا، وضرورة استراتيجية، وحتما سيشكّل أولوية كبيرة بالنسبة للأجيال الصاعدة التي ستقتنع بجدواه وحيويته في عالم سمته التهافت والمخاطر العابرة للحدود.

---

[١]- تشير الكثير من الدراسات إلى الكلفة الاقتصادية الضخمة لعدم إرساء بناء مغاربي قوي ومندمج، وهو ما تعكسه المعادلة الاقتصادية مع الدول الأوربية التي تظلّ مختلفة وفي صالح دول الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط. انظر في ذلك، رفيقة صباغ وهند مهداوي: الشراكة الأورمتوسطية وأثرها على التجارة المغاربية البينية، مجلة الجامعة المغاربية، ليبيا، العدد عشرون، ٢٠١٧، ص ٧٦

[٢] - نذكر في هذا السياق، ظروف "العشرية السوداء" بالجزائر في سنوات التسعينيات، وكذلك الحصار الذي فرض على ليبيا بسبب قضية "لوكربي" المرتبطة بإسقاط طائرة "بان أميريكان" فوق الأجواء الإسكتلندية خلال نفس الفترة..

المحور الثاني، التهديدات والمخاطر المشتركة

إن عالم اليوم بقضاياه الكبرى وتحدياته المختلفة، هو عالم التكتلات بامتياز، كإطار يسمح بتكثيف الجهود وتعبئة القدرات لمواجهة الإشكالات التي تطرحها التحولات الداخلية أو تلك التي يفرضها المحيطان الإقليمي والدولي.

تتبوأ المنطقة المغاربية موقعا استراتيجيا هامّا، يجعلها في تفاعل دائم مع المتغيرات الإقليمية والدولية، فهي – وبالنظر لتموقعها في الضفة الجنوبية للمتوسط – تظل معنية بصورة مباشرة بتداعيات الهجرة بكل أشكالها، كما أن امتدادها بالمحاذاة مع دول الساحل والصحراء في إفريقيا يضعها بجوار ملتهب بتحدياته المختلفة التي يطرحها ضعف الدولة المركزية وتمدد الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة، فيما تتأثّر باستمرار بمجمل الإشكالات التي تعيش على إيقاعها المنطقة العربية[١].

وأمام هذه المعطيات، يطرح السؤال حول كيفية تعاطي هذه الدول مع مجمل التحديات والإشكالات التي تفرضها هذه المخاطر، وما إذا كان هناك ميل للمقاربات الانفرادية، أم أن هناك قدر من التنسيق والتعاون في هذا الصدد؟

تحوّلت الكثير من دول المنطقة العربية في العقدين الأخيرين إلى فضاءات مضطربة، أسهمت في انتعاش وتزايد الجماعات المسلحة والمتطرفة.. وهو ما ينطبق على الصومال والعراق وسوريا.. وبعد أحداث ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١، ونتيجة للحملات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، سعت الكثير من الجماعات الإرهابية إلى التموقع في المنطقة المغاربية، حيث ظهر تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"..

وتحت ضغط الإجراءات والتضييقات الصارمة التي اتخذتها مجمل دول المنطقة لمواجهة هذه الظاهرة، توجهت العديد من الجماعات الإرهابية نحو منطقة الصحراء والساحل الإفريقي، حيث ضعف الدولة المركزية وهشاشة الأوضاع الأمنية والاجتماعية.. وهو ما أتاح لها التمدّد في هذه المنطقة المعروفة بفراغها الأمني وهشاشتها الاقتصادية والاجتماعية، لتستقطب المجنّدين وتقيم التداريب، ولتمارس أساليب جديدة في عملياتها من حيث الاعتماد على التهريب واختطاف الأجانب وطلب الفدية.. ومما يعمق هذه المخاطر أكثر، انضمام عدد من المقاتلين المغاربيين إلى جماعات مسلحة متمركزة في عدد من بؤر التوتر بالمنطقة وغيرها، كما هو الشأن بالنسبة لجماعات "بوكو حرام" و"القاعدة"، و"داعش"..

[١] ـ انظر في هذا الصدد، د. إدريس لكريني: الدول المغاربية في دائرة الأزمات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٦٣ خريف ٢٠١٥، ص ٨٨ وما بعدها

وعلى الرغم من أن هذه التحديات تواجه الدول المغاربية مجتمعة، وتفرض قدرا من التنسيق والتعاون، إلا أن المقاربات الانفرادية تظل سيدة الموقف في هذا الشأن، بل إن مجمل المبادرات الرامية إلى تطويق خطر الإرهاب بالمنطقة، يكون مصدرها خارجيا، سواء من دول الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية.. ما يجعل المنطقة معرضة للمزيد من المخاطر والتحديات في هذا السياق.

فرضت الأوضاع المحتقنة في مالي حالة من الارتباك والحذر في المنطقة المغاربية لعدة اعتبارات، في علاقة ذلك بوجود فراغ أمني في منطقة الساحل والصحراء، وعدم قدرة التنظيمات الإقليمية في التعاطي بشكل فعال مع الأزمة (الاتحاد الإفريقي والاتحاد المغاربي..)، علاوة على استفادة الجماعات المسلحة في المنطقة من أسلحة هامة في أعقاب المتغيرات الأمنية بليبيا بعد رحيل القذافي، وتحوّل التراب "المالي" إلى "محج" لعدد من المقاتلين من جنسيات مختلفة..

ومما زاد من هذا الارتباك، تباين مواقف دول المنطقة إزاء الأزمة، بين من عبّر عن رفضه لتمدد "الإرهاب" في المنطقة وعن رغبته في مواجهته بكل الوسائل الزجرية المتاحة؛ مع الحرص على وحدة مالي، ومن انحاز للمقاربة السياسية ورفض التدخل الدولي في هذا المشكل، وبين من دعّم خيار طرح القضية أمام مجلس الأمن، لتجاوز التضارب في المواقف بشأن التعاطي مع المشكلة، ولاعتماد تدابير صارمة في مواجهة الجماعات المسلحة وحماية التجربة الديمقراطية الوليدة في مالي من الانحراف..

وبالعودة إلى الأزمة السياسية والأمنية الراهنة في ليبيا والتي شكلت عامل جذب لعدد من الجماعات المسلحة إلى المنطقة من جديد، مع فشل الفرقاء الليبيين في بلورة توافقات تدعم منع تطور الأمور نحو الأسو، والتي زاد من تعقدها وجود تدخلات أجنبية، في غياب مواقف مغاربية موحدة للتعاطي مع الموضوع[١].

والحقيقة أن كسب الاستقرار في ليبيا رهانا داخليا فقط، بل أضحى مطلبا مغاربيا، تمليه مجموعة من العوامل المتصلة بضرورة الحدّ من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بالبلاد، وتأمين الفضاء المغاربي ضد المخاطر المتزايدة والعابرة للحدود من تهريب وجريمة منظمة وإرهاب.

[١] - لم يمنع ذلك من بروز مبادرات هامة اتخذتها بعض الدول المغاربية بشكل انفرادي، كما هو الشأن بالنسبة للمساعي التي قادها المغرب والتي أثمرت اتفاق الصخيرات في عام ٢٠١٥ ولقاءات طنجة وبوزنيقة في عام ٢٠٢٠، وغيرها من المبادرات، كتلك التي قادتها تونس في عام ٢٠١٧ والجزائر في عام ٢٠٢٠..

وأمام هذه الأوضاع، تقف مختلف الفصائل الليبية المتصارعة أمام مسؤوليات جسام في مرحلة مفصلية من تاريخ ليبيا، تفرض نهج حوار بنّاء يرتكز إلى الأولويات المشتركة ونبذ الخلافات، لتجاوز حالة الانقسام الحالي[١]، كما يتطلب الأمر دعما إقليميا مغاربيا لهذا الخيار الاستراتيجي.

إن الموقع الاستراتيجي الحيوي للمنطقة المغاربية كرابط بين قارتي إفريقيا وأوروبا، يجعلها معبرا تجاريا واقتصاديا عالميا هاما، وممرّا مفضلا للكثير من الراغبين في الهجرة بكل أصنافها.
لقد اعتمدت الدول الأوربية مجموعة من التدابير الرامية للحدّ من حركة التنقل بين ضفتي المتوسط خلال العقود الأخيرة، بل وسعت في كثير من الأحيان إلى الضغط على الدول المغاربية كي تلعب هذا الدور نيابة عنها.. وهو ما سمح بتزايد حدّة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كسبيل لتجاوز هذه الإجراءات والسيّاسات، لأجل الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

ونتيجة لذلك، لم تعد الدول المغاربية مصدرا لهذه الظاهرة فقط، بل أضحت معبرا ومستقرا لعدد من الراغبين في الهجرة من مختلف البلدان من القارة الإفريقية وغيرها.. الأمر الذي أفرز مجموعة من الإشكالات القانونية والاجتماعية.. خصوصا وأن الظاهرة أصبحت تتم في إطار شبكات منظمة وعابرة للحدود.

وأمام التزايد الملحوظ في حدّة هذه الظاهرة مع تحولات الحراك في المنطقة، وضعف مراقبة الحدود البرية والبحرية، والارتباك الواضح في التعاطي الأوربي مع الظاهرة، بفعل تغليب الهواجس الأمنية على حساب الجوانب الإنسانية.. وتزايد عدد الغرقى في المتوسط.. أضحى تنسيق المواقف والسياسات المغاربية أمرا ضروريا، للتعاطي الشمولي والبنّاء مع الموضوع، وبلورة مواقف أكثر ندّية في مواجهة الضغوطات الأوربية الواردة في هذا الخصوص.

المحور الثالث، الاتحاد المغاربي ومتطلبات الإصلاح الدّيمقراطي

يبدو أن الاتحاد المغاربي لم يراوح بعد مكانه، ولم تتبلور بعد الإرادة السياسية الكفيلة بتطويره ليكون في حجم طموحات شعوب المنطقة وتطلعاتها.

ففي الوقت الذي حققت فيه مجموعة من الدول إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية.. في إطار تكتلات قوية، في كل من أوربا (الاتحاد الأوربي) وأمريكا (الأنديز) وآسيا (النمور الأسيوية)، فإن الدول المغاربية وعلى الرغم من الإمكانيات المتاحة، فشلت في إرساء تنظيم إقليمي قوي، قادر على

[١] - لمزيد من التفاصيل حول هذا الشأن، يراجع، رشيد خشانة: هل تحث ليبيا الخطى إلى التقسيم؟ مجلة شؤون ليبية، العدد ١١، جوان/ يونيو ٢٠١٩، ص ١٠ وما بعدها

رفع التحديات الداخلية والخارجية، ما يجعل المنطقة ضمن أكثر النظم الإقليمية عرضة للتأثر السلبي بالتحولات الدولية الحاصلة على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية..

وتشير مختلف التقارير والدراسات إلى أن العوامل التي تقف خلف جمود الاتحاد متعددة، وعلى رأسها غياب إطار قانوني ومؤسساتي منفتح وديمقراطي يؤطر عمل الاتحاد..

فعلى عكس بعض التجمعات الإقليمية التي استثمرت التحولات الدولية لصالحها ونجحت في جلب عدد من الرساميل الاستثمارية إلى منطقتها، فإن جمود الاتحاد حرم الدول المغاربية وشعوبها من الاستفادة من مختلف الاستثمارات الدولية التي تعد مدخلا للقضاء على عدد من الإكراهات الاجتماعية. وتظهر بعض الإحصاءات أن الدول المغاربية تخسر ما يعادل نحو ٢ بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي سنويا، بسبب استمرار هذا الجمود..

لا تخفى أهمية تطوير وتشبيك العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية في إعطاء دفعة للاتحاد، حيث يرى أحد الباحثين بأن الميدان الاقتصادي يشكّل أحد أبرز المداخل لبداية مسارات التكامل والاندماج وفقا للمقاربة الوظيفية الجديدة، لارتباط ذلك بشكل مباشر بالظروف المعيشية لأغلب المواطنين في دول التكامل[١].. ولكن تبرز في نفس الآن ضرورة ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل الأقطار المغاربية وفي ضوابط وممارسات الاتحاد.

وتحيل الديمقراطية إلى مجموعة من المعاني والدلالات في علاقتها بتداول السلطة بصورة سلمية ومشروعة، واعتماد الشفافية والتعددية السياسية، وإلى المشاركة السياسية التي تسمح للمواطنين نساء ورجالا بتدبير شؤونهم، والتأثير في مختف القرارات والسياسات ذات الطابع العام عبر انتخابات حرة ونزيهة، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان في بعدها الكوني، وتدبير الاختلاف والتنوع داخل المجتمع بصورة بناءة وديمقراطية[٢].

كما تحيل أيضا إلى عملية متدرجة تعني السلطة والمجتمع، تقوم على احترام القانون واعتماد الحكامة، وإلى قبول الأقلية باختيار الأغلبية، تبعا لقواعد لعبة متفق عليها مسبقا..

فالممارسة الديمقراطية هي التي دفعت بمجمل الدول الأوربية إلى نبذ خلافاتها التاريخية المتراكمة، واستحضار مصالح شعوبها الاستراتيجية لتجعل من الاتحاد الأوربي نموذجا رائدا في الاندماج والوحدة. حيث يقدم هذا الاتحاد دروسا وعبرا راقية في التكتل، وفي احترام سيادة الدول الأعضاء وتدبير الأزمات والصراعات بسبل حضارية، فهذا الإطار الذي جاء في أعقاب حربين

---

[١].حسين بوقاره: إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، مطبعة دار هومة، الجزائر، عام ٢٠١٠، ص ٣١

٢ ـ لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، يراجع، إدريس لكريني: تدبير أزمات التحول الديمقراطي.. مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، المغرب ٢٠٢٠

عالميتين مدمّرتين، سعى بسبل متدرجة ومنفتحة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الذي ساهم في تحصين المجتمعات الأوربية من إعادة تكرار تجارب قاتمة من تاريخها.

فهو نتاج تطوّر سياسي، أسهم من جانبه في تعزيز مسار التحوّل الدّيمقراطي في عدد من البلدان الأوربية، بعدما نهج مقاربة تشاركية دعمت هذا البناء من أسفل، ودفعت صناع القرار بأوروبا إلى تعميق التعاون والتنسيق على مختلف الواجهات.

وتؤكد مسيرة هذا الاتحاد أنه استفاد بشكل كبير في تطوره من الأجواء الديمقراطية التي شهدتها مختلف الأقطار الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن يسهم من جانبه في تعزيز المسلسل الديمقراطي في مناطق عدّة من أوربا الغربية والشرقية، وبخاصة وأن الانضمام إليه يظل مشروطا باعتماد مجموعة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والسياسية.. كما يلاحظ أن سلطات البرلمان الأوربي تعزّزت إلى جانب إشراك جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني، وممثلي الجماعات الترابية في صناعة القرار الأوربي، فيما ظلّ البناء المغاربي فوقيا ويفتقد إلى الفعالية بسبب اعتماد آلية التصويت التي تقوم على الإجماع وعدم اعتماد التشاركية في اتخاذ القرارات إلى جانب مجلس الرئاسة.

رغم التنوع والاختلاف الذي يميز القارة الأوربية دينيا وثقافيا ولغويا..، ورغم محطّات الحروب التي تميز تاريخها، إلا أنها استطاعت أن تراكم تجربة متميزة على الصعيد العالمي في مجال التكتل الذي تجسده تجربة الاتحاد، فهذا الأخير الذي جاء نتاج انفتاح سياسي واقتصادي عرفته القارة العجوز في منتصف القرن الماضي، سيسهم في دعم التحول الديمقراطي في مجمل دول أوربا، كما أنه سيسمح بوضع إطار للتنسيق وتبادل الآراء والمواقف إزاء مختلف الإشكالات والقضايا الخلافية التي طالما شكلت في الماضي حطبا مغذّيا لكل النزاعات والأزمات التي حلّت بأوربا..

ومع تشبيك المصالح والعلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية.. أصبح من المستحيل العودة إلى الوراء أو إحياء المحطات القاتمة من تاريخ القارة (مشكة الألزاس واللورين بين ألمانيا وفرنسا..)، ذلك أن حجم المصالح المشتركة والاتفاقيات المؤطرة لها، يعدّ أكبر ضامن يحول دون التورّط في قرارات عشوائية وغير محسوبة العواقب..

تحتكر المؤسسة الرئاسية في البلدان المغاربية سلطة اتخاذ القرار، فالرئيس أو الملك كيفما كان المصدر الذي يستمد منه سلطته وبالتالي شرعيته، يبقى هو المؤسسة المحورية التي تقوم عليها الأنظمة المغاربية[١].

[١] فتح الله الغازي: الأنظمة الدستورية والسياسية للدول المغاربية.. مقاربة نقدية، ضمن الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٥، كلية الحقوق مراكش، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص ١٢

ويبدو أن المركزية في اتخاذ القرارات التي تطبع ممارسة السلطة داخل الأقطار المغاربية، هي نفسها التي حرص مؤسسو الاتحاد على تكريسها ضمن معاهدة مراكش المنشئة له، فالمادة السادسة منها تؤكد على أن: "المجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه".

وأمام اعتماد آلية الإجماع[١] في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتركيز مختلف الصلاحيات الحاسمة في يد مجلس الرئاسة، وعدم تمكين باقي الأجهزة الأخرى من قبيل مجلس وزراء الخارجية أو مجلس الشورى.. من صلاحيات وازنة، ظلّ الاتحاد جامدا يعكس رتابة المشهد السياسي في عدد من دول الاتحاد.

لا أحد كان يتوقع قبل أكثر من نصف قرن، أن أوربا التي ظلت تعيش على إيقاع الحروب والصراعات الطاحنة على امتداد سنوات عديدة، ستؤسّس لتجربة واعدة في التنسيق والتكتل، تتوارى خلفها النزاعات والخلافات الضيقة لتفتح الباب على مستقبل مشرق تصنعه الشعوب يحيل إلى التنمية والممارسة الديمقراطية. ولا شك أن مرارة الظروف التي مرّت بها أوروبا، وما رافق ذلك من مآس إنسانية وبيئية واقتصادية، كان له الأثر الكبير في استجلاء الدروس والعبر من مجمل الحروب المدمرة التي لم ينتصر فيها أحد أصلا، على اعتبار أن نهاية كل حرب ما هي إلا بداية حرب وانتقام جديدين.

يعتقد البعض[٢] أن المغرب "العربي" السياسي ألغى كل حظوظ ولادته الطبيعية، وألغى فيه كلّ الأسس المدنية لأي مشروع مغاربي من شأنه أن يتحّول إلى فعل برنامجي من أجل بناء مغاربي موحّد. وهو ما يفرض على مختلف الهيئات المدنية من إعلام ومثقفين وباحثين ونخب مختلفة أن تنخرط في التحسيس بحجم الهدر الذي يصيب المنطقة بفعل جمود الاتحاد المغاربي، والمرافعة بشأن طي الخلافات والانصياع لإرادة الشعوب في فضاء مغاربي مفتوح قوامه التواصل والاندماج والعمل الجماعي والمشترك.

يظل بناء الاتحاد المغاربي، بحاجة إلى انخراط فعال لمختلف مكونات المجتمعات المغاربية، تؤسس لقاعدة مغاربية صلبة، تكون قادرة على خلق شروط الحوار والتواصل، ومواجهة مختلف التحديات والصعاب التي تواجه مطلب التعاون والاندماج، وتدفع باتجاه تحفيز السلطات السياسية بالمنطقة لاتخاذ قرارات حاسمة في هذا الإطار، علاوة على تقوية أساس هذا البناء بمقترحاتها وأفكارها، باتجاه "ديمقراطيته" وإخراجه من طابعه الفوقي ومن ركوده الحالي، والسير به قدما نحو مصاف التكتلات الإقليمية الواعدة، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الرائدة للاتحاد الأوربي.

---

[١] ـ تعتمد الكثير من التكتلات الإقليمية والدولية كالاتحاد الأوربي على التصويت بالأغلبية عند اتخاذ القرارات.

[٢] ـ.المولدي قسومي: هل يمكن للمغرب المدني أن يكون بديلا للمغرب السياسي؟، ضمن دور المجتمعات المدنية في النظام المغاربي الجديد في القرن ٢١، أشغال المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر (إشراف وتنسيق د.عبد الجليل التميمي)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أبريل / نيسان ٢٠٠٩، ص٩٥

خاتمة:

إن بناء اتحاد مغاربي في مستوى تطلعات الشعوب وتحديات المرحلة، يقتضي توافر إرادة سياسية حقيقية تنمّ عن قناعة راسخة بتجاوز الخلافات ومد جسور التواصل، والتركيز على تشبيك العلاقات الاقتصادية، وإعمال إصلاحات سياسية تنعكس بالإيجاب على الإطار الاتفاقي المؤطّر للاتحاد نحو مزيد من الانفتاح والتشاركية في اتخاذ قرارات مصيرية تحصّن الأجيال القادمة، وتمنح المنطقة مكانة تليق بإمكانياتها المختلفة.

ومعلوم أن التّحدّيات التي تواجه المنطقة المغاربية تزايدت بشكل كبير في الوقت الراهن، ما يفرض استحضار مصالح الشعوب، والالتفات إلى الأصوات البنّاءة، وبلورة مواقف جريئة تدعم طي الخلافات واستثمار المقومات المتوافرة خدمة للمستقبل، بدل هدر الزمن والإمكانات في صراعات ضيقة ومفلسة لن تكون في صالح المنطقة برمتها.

ومن هذا المنطلق، يمكن لتعزيز الممارسات الديمقراطية في البلدان المغاربية أن تدعم قيام الاتحاد المغاربي على أسس متينة، بالصورة التي تستحضر المشترك الثقافي والتاريخي والحضاري، وتستجيب لتوجهات الرأي العام السائد في المنطقة.

لائحة المراجع المعتمدة:

- رفيقة صباغ وهند مهداوي: الشراكة الأورمتوسطية وأثرها على التجارة المغاربية البينية، مجلة الجامعة المغاربية، ليبيا، العدد عشرون، ٢٠١٧

إدريس لكريني: تدبير أزمات التحول الديمقراطي.. مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، المغرب ٢٠٢٠

- إدريس لكريني: الدول المغاربية في دائرة الأزمات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٦٣ خريف ٢٠١٥

- إدريس لكريني: تدبير أزمات التحول الديمقراطي.. مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، المغرب ٢٠٢٠

- رشيد خشانة: هل تحث ليبيا الخطى إلى التقسيم؟ مجلة شؤون ليبية، العدد ١١، جوان/ يونيو ٢٠١٩

ـ حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤

- حسين بوقاره: إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، مطبعة دار هومة، الجزائر، عام ٢٠١٠

ـ فتح الله الغازي: الأنظمة الدستورية والسياسية للدول المغاربية.. مقاربة نقدية، ضمن الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٥، كلية الحقوق مراكش، الطبعة الأولى ٢٠٠٠

ـ المولدي قسومي: هل يمكن للمغرب المدني أن يكون بديلا للمغرب السياسي؟، ضمن دور المجتمعات المدنية في النظام المغاربي الجديد في القرن ٢١،

ـ أشغال المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر (إشراف وتنسيق د.عبد الجليل التميمي)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلوم